IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الحادي عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 28 - 44)
15 – كانون الأول – 2021م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[الفساد المالي والإداري وآثاره على حقوق الإنسان والتنمية بالتطبيق على السودان]

إعداد الباحثة:

[حياة عبدالله بخيت الإمام]

ملخص الدراسة:

حاولت هذه الدراسة معالجة مفهوم الفساد وعلاقته بالسلوك الإداري والنمو، فالفساد المالي والاداري بمظاهره المختلفة يعتبر من أخطر أنواع الفساد على الإطلاق ويمثل نقيضا لكل فئات حقوق الانسان الاساسية كالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فهو وباء ينخر كيان المجتمع، ويعيق برامج التنمية فيه، كما يخل بمبادئ العدالة والنزاهة والمساواة داخله. تهدف الدراسة الى توضيح أثار الفساد المالي والإداري المدمرة لحقوق الإنسان من منطلق انتهاكه لكرامة الانسان وحقه في الحياة الكريمة، بالإضافة الى آثاره المعوقة للتنمية في المجتمع.

تنوه الورقة جلياً بالمبادرات الدولية والمحلية لمحاصرة ظاهرة الفساد، وتعمل على معالجته في بيئته الطبيعية من جهة وفي درجة تأثيره علي حقوق الإنسان والتنمية المستدامة من جهة ثانية. وذلك لأن نجاح التنمية في أي بلد يعتمد أولاً وأخيراً على محاربة الفساد وبسط الأمن وسيادة القانون. ويتم ذلك بعدة طرق منها حفز وترقية عمليات محاربة الفساد بتشجيع حرية الإعلام، والمراقبة المحاسبية، الشفافية وإقامة الحكم الراشد، واشراك المجتمع المدني في مراقبة هذه الظاهرة ومحاربتها.

الكلمات المفتاحية: الفساد, الشفافية، الحكم الراشد، التنمية، سيادة القانون، النزاهة

IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الحادي عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 28 - 44)

15 – كانون الأول – 2021م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[Financial and Administrative Corruption and its Devastating Effects on Human Rights and Development]

Researcher

[Hayat AbdAlla Bakhiet Elimam]

Abstract:

This study attempted to address the concept of corruption in its relationship to the administrative behavior and growth. It shows that the phenominon of the financial and administrative corruption, in its various forms representes a contradiction to all categories of basic human rights, such as civil and political rights, economic, social and cultural rights. The financial and administritve corruption has a nagative impact on the human right, undermines its moral values, impedes its development programs, and violates the principles of justice, integrity and equality within it.

The studt clearly encourages the international and local initiatives to besiege the phenomenon of corruption and treat it in its natural environment on the one hand, and in its value and the degree of its impact on human right, economic resources and public money on the other hand. The fighting of financial and administritive corruption must be done by encouraging freedom of the media, accounting control, and transparency. Moreover, its essencial to establish good governance, and involvement of civil society in monitoring and combating this phenomenon. The success of development in each country is linked to the form and implementation of fighting corruption, transparancy, and establishing the rule of law.

Key Words: Corruption, Transparency, Good governance, Development, Rule of law, Integrity.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الحادي عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 28 - 44)
15 – كانون الأول – 2021م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المقدمة:

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر الخطيرة التي لا تعترف بالحدود الزمنية ولا بالحدود المكانية ووجودها لا يقتصر على مجتمع ما أو دولة دون أخرى، فهو متفشي في الدول المتقدمة والدول النامية على حد السواء وان كانت آثاره في الدول النامية أخطر وتتفاوت من مجتمع الى اخر.

وكما هو معروف فقد أصبح الفساد الإداري والمالي من سمات العصر الحديث ،على الرغم من أن الفساد بشكل عام هو قديم النشأة منذ خلق البشر ودلالة ذلك قولة تعالى "والذين ينقضونَ عهدَ اللهِ من بعدِ مِيثَاقِه ويقطعونَ ما أمر اللهُ بهِ أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدّار" (سورة الرعد: الآية 25) .

فالفساد المالي والاداري بمظاهره المختلفة يمثل نقيضا لكل فئات حقوق الانسان الاساسية كالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو يعتبر من أخطر أنواع الفساد على الإطلاق، من منطلق انتهاكه لكرامة الانسان وحقه في الحياة الكريمة والآثار السلبية الضارة والهدامة المترتبة عليه، فهو وباء ينخر كيان المجتمع، ويقوض قيمه الأخلاقية، ويعيق برامج التنمية فيه، كما يخل بمبادئ العدالة والنزاهة والمساواة داخله.

وظاهرة الفساد المالي والإداري متعددة الجوانب والصور ومظاهره أخذت تتجاوز حدود الدولة الواحدة، لتصبح ظاهرة دولية معولمة، لم يعد من الممكن التعامل معها من خلال الإجراءات الوطنية فقط، خاصة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، الذي كان من انعكاساته السلبية تطور وسائل وأساليب ارتكاب الفساد الذي أصبح يتخذ أشكالا جديدة ومتطورة يصعب التعرف عليها أحيانا. كما أن هناك صلة وثيقة بين الفساد والجريمة بصفة عامة والجريمة المنظمة وغسيل الأموال بصفة خاصة.

إشكالية الدراسة:

مع التطور التقني والتكنلوجي الهائل وبروز مفهوم العولمة وتداعياتها على الساحة العالمية وطغيان الماديات وغياب القيم والمثل العليا إمتلأ الواقع بصور وأشكال من الفساد المالي والإداري بصورة مخيفة. وقد تداعي المجتمع الدولي مؤخراً الى وضع مشاريع واتفاقيات لمواجهة أوجه الفساد باعتباره يشكل أحد الآفات التي تواجهها اقتصاديات الدول النامية منها والمتقدمة والتي يمكن أن تهدد استقرار المجتمعات وأمنها وتعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للخطر.

وعليه فإن هذه الدراسة سوف تجيب على مجموعة من الأسئلة تتمثل بالآتي:

1/ ما هو الفساد وما هي أسبابه؟ وما هي أبرز مظاهره وأشكاله؟

2/ ما مدى تأثير ظاهرة الفساد المالي والإداري على حقوق الإنسان والتنمية في المجتمع؟.

3/ ما هي طرق القضاء عليه؟ وما هي الآليات والأساليب التي يجب استخدامها للحد من ظاهرة الفساد المالي الإداري؟

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1/ سوف تساهم في الكشف عن خطورة ظاهرة الفساد المالي والإداري وتوضيح الأسباب الحقيقية وراء انتشاره وبالتالي يمكن التخفيف من آثاره أو المساهمة في القضاء عليه.

2/ الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة في اتخاذ القرارات الحكيمة القابلة للتطبيق العملي والتي يمكن أن تدعم الجهود القائمة للوقوف في وجه الفساد المالي والإداري.

3/ المساهمة في كيفية بناء مؤسسات وأجهزة إدارية حكومية مختلفة رصينة تعتمد في تحديد أهدافها على المعايير الأخلاقية الرشيدة.

4/ اقتراح استراتيجيات محددة ومدروسة للحد من تنامي هذه الظاهرة ومعالجتها وخلق الأجهزة الفعالة الخاصة بالرقابة ضد الفساد والانحراف. وإقامة مجتمع الشفافية والحكم الراشد.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

1/ تعريف مفهوم الفساد المالي والإداري.

2/ توضيح أبرز أسباب الفساد والعوامل الواقفة وراء انتشاره في المجتمع.

3/ توضيح أثر الفساد المالي والإداري على حقوق الإنسان والتنمية .

4/ وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة لمعالجته الفساد المالي والإداري بموضوعية والقضاء علية.

فروض البحث:

تحقيقا لأهداف الدراسة، يفترض البحث الآتي:

1. الفساد المالي والاداري باشكاله المختلفة له آثار مدمرة لحقوق الإنسان من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأي بلد.

3/ الفساد المالي والإداري يؤثر سلبا في تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء دولة القانون ويعيق عملية التنمية المستدامة.

منهجية البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي اعتماداً على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع، وذلك لمعرفة مفهوم الفساد المالي والإداري وأسبابه، أنواعه وأشكاله المختلفة، والآليات التي يجب اتباعها لعلاجه والقضاء عليه. كما سيستخدم ذات المنهج لعرض تاريخ الفساد في العالم النامي وتحليل آثاره المدمرة لحقوق الإنسان إضافة إلى آثاره السلبية على التنمية المستدامة بالتطبيق على السودان.

محتويات البحث:

يحتوي البحث على المقدمة ، وثلاثة مباحث وخاتمة، اشتملت المقدمة على بيان إشكالية الدراسة، أهمية الموضوع وأهدافه ، تساؤلات البحث وفروضه، والمنهج المتبع ، ثم تناول **المبحث الأول:** (الإطار النظري) حيث يوضح

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الحادي عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 28 - 44)
15 – كانون الأول – 2021م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

مفهوم الفساد بصورة عامة ومفهوم الفساد المالي والإداري على وجه الخصوص. كما يشرح أسباب الفساد والعوامل الواقفة وراء انتشاره في المجتمع. **المبحث الثاني:** يتناول مظاهر وأشكال الفساد المالي والإداري وصوره المختلفة. كما يوضح الطرق والآليات التي تم إتخاذها لمعالجة الفساد المالي والإداري والقضاء عليه. أما **المبحث الثالث:** (الجانب التطبيقي) يحاول إثبات أو نفي فروض البحث من خلال توضيح آثار الفساد المالي والإداري المدمرة لحقوق الإنسان من النواحي الأخلاقية والاقتصادية والسياسية. بالإضافة الى آثاره السلبية في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، بالتطبيق على السودان.

المبحث الأول: الإطار النظري

1/ الفساد المالي والإداري:

لقد حظيت ظاهرة الفساد المالي والإداري في وقتها الحاضر باهتمام الباحثين في مختلف التخصصات الاقتصاد والقانون وعلم السياسة وعلم الاجتماع، نظراً لما لها من آثار سلبية مست جميع قطاعات المجتمع ونظرا لتعدد أشكال الفساد وتنوع عوامله، فإن مسألة مكافحة الفساد المالي والإداري ومواجهت الحد منه نالت اهتماما كبيراً على المستوى الوطني والإقليمي والدولي (الطراونة، 4007)[1] ، حيث عبرت العديد من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عن أن مكافحة الفساد من أهم أولويات عملها الاستراتيجي، وتؤكد العديد من التقارير الدولية ومنها تقرير منظمة الشفافية الدولية، أن جرائم الفساد المالي والإداري أكبر عقبة أمام التنمية والاستقرار في المجتمع. (منظمة الشفافية الدولية ، 2003)[2].

يعد الفساد المالي والإداري من المهددات الرئيسة للأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكافة المجتمعات، فهو العامل الدافع والمحفز للكثير من المشكلات التي ظهرت في شتى المجالات ، وأصبح أفراد المجتمع يعانون منها بشكل واضح (أمين زين الدين، 4009)[3] لذلك كان لابد من العمل على مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة والوقاية منه بشتى الوسائل والطرق، ورسم سياسات يمكن تطبيقها في مؤسسات الدولة الحكومية والمؤسسات الخاصة من شأنها محاربة الفساد والوقاية منه (جحدوا، 4042)[4]

2/ مفهوم الفساد:

الفساد آفة فتاكة وجدت في كل العصور والمجتمعات، ومما لاشك فيه إن الفساد المالي والإداري أصبح سمة بارزة من سمات العصر الحديث، رغم أن نشأته تعود في جذورها إلى بداية الخلق ونشأت البشرية بدلالة ما ورد في القران الكريم من قصص الخلائق ومنذ وجود ادم عليه السلام ، لقوله تعالى: " والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار" (سورة الرعد, الآية: 25) واليوم تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، تختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، وذات جذور تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات بان الفساد المالي والإداري يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاد القوي، والمستوى المعيشي المرتفع، بينما يرتفع بمعدلات ووتائر كبيرة بصفة عامة في الدول النامية وذات المستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص.

---

[1] الطراونة، صباح، 2007، **العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة: الأردن.

[2] منظمة الشفافية، مؤشر الفساد العالمي CPI اللعام 2003م.

[3] بلال، زين الدين، 2009، **الفساد الإداري في تفشي البطالة**،دار الفكر الجامعي، ط1 الاسكندرية. ص:64.

[4] جحدوا، ابتسام، 2018، **دور البرلمان في مكافحة الفساد، رسالة**، ماجستير غير منشورة، جامعة العربي ، الجزائر.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الحادي عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 28 - 44)
15 – كانون الأول – 2021م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

3/ مفهوم الفساد لغة وإصطلاحاً:

حتى نفهم معني الفساد لا بد ان نفهم أولاً معني الانحراف لان الفساد بطبيعته انحراف. فالانحراف في اللغة هو الميل والعدول والمجانبة. واصطلاحاً الانحراف هو" الابتعاد عن المسار المحدد " أو هو انتهاك لقواعد ومعايير المجتمع ، ووصمة تلصق بالأفعال أو الأفراد المبتعدين عن طريق الجماعة المستقيمة داخل المجتمع.

أما الانحراف في الشريعة: "فيعني مجانبة الفطرة السليمة واتباع الطريق الخطأ المنهي عنه دينياً". أو بمعني اخر هو الخضوع والاستسلام للطبيعة الإنسانية دون قيود. والشخصية المنحرفة هي التي يؤدي عملها إلى إفساد النظام ويحول دون تطبيقه علي واقع الحياة مما يلحق الضرر بالمصلحة الفردية والاجتماعية أو كليهما.

وان كل الظواهر السلوكية الخاطئة هي ثمرة الجهود المبذولة لتحطيم الإنسان وسلب عقله وفكرة فطرتة للسيطرة على إنسانيتة. والأصل في الفطرة الإنسانية الاستقامة وليس الانحراف، والصلاح وليس الفساد فالإنسان بفطرته يميل إلى الاستقامة والصلاح وبطبيعتة يميل إلى الشهوات واختياره الفطرة أو الطبيعة منوطاً بإرادته الحرة. كما قال تعالى " إنا خلقنا الإنسان من نطفة امشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا انا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفورا". (سورة الإنسان الاية : 2-3)

أما الفساد لغة: فهو البطلان والاضمحلال، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل. وهو كذلك "أخذ المال ظلما" كما في قوله تعالى" للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا ". (سورة القصص الآية :82). وبمعني اخر في قوله تعالى وهو الجدب " ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ " (الروم: الآية : 41)

وعموما الفساد هو ضد المصلحة. وقد وردت كلمة الفساد بملحقاتها في القران الكريم 50 مرة، منها ما يوحي بان المرء قد قدم علي ممارسة الفساد وهو يظن نفسه مصلحا، كما ورد في سورة البقرة " وإذ قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون إلا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون." (سورة البقرة ،الاية: 120) وفي تفسير اخر ما يدل على أن الإنسان قد قدم علي ممارسة الفساد وهو عالم به، **مدرك** لما يقوم به ويفعل. ومثال ذلك قوله تعالى " الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله أن يوصل ويفسدون في الأرض أؤليك هم الخاسرون". (سورة البقرة، الآية :27).

كما يشير القران الكريم إلى تحريم الفساد وعلي نحو كلى وان لمرتكبيه الخزي والعار في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الحياة الآخرة. كما جاء في سورة المائدة " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وارجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم" (المائدة الآية :33).

4/ مفهوم الفساد المالي والإداري:

إن جوهر الإدارة في نظر التشريع الإسلامي هو ممارسة السلطات التي تمنح لمتولي الإدارة في تدبير شؤون الأمر الذي كلف برعايته،" فممارسة الإدارة في المجتمع السياسي، هي ممارسة للسلطة على المجتمع، من قبل الشخص المتولي للسلطة الإدارية. ويعرف الفساد الإداري بأنه انحراف أو خلل في مسار عمل الوظائف الإدارية عن شكلها السليم ، من

خلال استخدام الموظف صلاحياته المهنية لتحقيق مصلحة خاصة أو لتحقيق مكسب مالي, كما يمكن القول أن الفساد الإداري يسبق الفساد المالي وهو يمثل نتيجة حتمية له. (شمس الدين محمد، 1995م)[5].

تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية (الفساد الإداري هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة) ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوى المسئولين، أو السياسيين مستبعدة رشاوى القطاع الخاص. وعرفته كذلك (بأنه خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بِهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة) .

إما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص) إما تعريف صندوق النقد الدولي(IMF) هو عباره عن سوء استخدام السلطة العامة من اجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها.

وقد عرف البنك الدولي الفساد الإداري بأنه هو "استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية". أما (الوائلي ، ياسر 2006م)[6] فعرفه بأنه سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية وتتضمن قائمة الفساد على سبيل المثال لا الحصر ،الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبية والاحتيال والاختلاس"

وفي العرف الاجتماعي والسياسي يستخدم تعبير الفساد المالي بصورة عامة للدلالة على طائفة الأفعال التي تقدم على ممارستها مجموعات من الأفراد مخالفة للقوانين والأنظمة المرعية والعرف العام بهدف تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة. وغالبا ما تأخذ هذه الأفعال مظهرين أساسين هما:-

الإول: الاتجار بالسلع والخدمات غير المشروعة مثل المتاجرة بالمخدرات وجرائم الاخلاق ، والمتاجرة بالعملات الأجنبية ضمن حدود الدولة ، والاتجار بالسلع المطلوبة بكثرة (أي تجارة الاحتكار) في حين يكون العرض منها ضعيف بغية الاستفادة من زيادة أسعارها والتحكم بذلك لاحقا.

والثاني: يبرز المظهر في الاسغلال السئ للوظيفة الحكومية. والتعريف المعتمد بهذا الصدد هو ذلك الذي استخدمته لأول مرة مؤسسة البنك الدولي واعتمد في جميع الكتابات: استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة، أو الاستغلال السئ للوظيفة العامة أي الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة. وفي هذا المعني، تندرج جميع ممارسات الاستغلال السئ للوظيفة الحكومية ومن ذلك العمولات، والتهريب الضريبي، تهريب الأموال، الغش الجمركي أو التهرب من الجمارك، إفشاء اسرار العقود والصفقات، منح التراخيص والموافقات الحكومية أو ترشيح العطاءات في المعاملات المحلية والخارجية بمخالفة اللوائح والأنظمة القانونية. والوساطة والمحسوبية في الوظائف العامة.

المبحث الثاني:

1/ صور الفساد وأشكاله:

للفساد أشكال متنوعة وفنون متطورة، وتجليات عدة أهمها: الفساد المالي والفساد الاداري. ومن انواع الفساد ايضاً الشكل الاقتصادي وهنالك الشكل الاجتماعي، والشكل السياسي الذي يعد واحداً من أهم وجوه الفساد، وهو المدخل

[5] شمس الدين محمد، 1995، نظام الحكم والإدارة في الإسلام (ط٤) بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ص429.
[6] الوائلي ياسر، 2006. الفساد الإداري: مفهومه وأسبابه ومظاهرة، شبكة النبا العدد، ٨٠.

الرئيسي لجميع تجليات هذه الظاهرة واخطرها علي الاطلاق، لان الفساد إذا بدأ سياسياً انتشر بسرعة الى المستويين الاقتصادي والاجتماعي مما يدعو الى تضافر كافة تنظيمات المجتمع لمحاربته .

تعتبر الرشوي أهم تعبير عن الفساد المالي. وهي كذلك فعلاً لأنها تلحق الدوائر الإدارية ودوائر الخدمات علي كل المستويات، وحجم الرشاوى في العالم حسب تقرير معهد البنك الدولي الذي صدر مؤخراً يبلغ ترليلون دولار أمريكي سنويا. (تقرير البنك الدولي،2000م)[7]. ومازالت التقارير الدولية تقدر مبلغ الرشاوي التي تمنحها بعض الشركات الصناعية لشراء اصول القطاع العام في هذه البلدان، ب 80 مليار وهو ما يقارب المبلغ الذي تخصصه الأمم المتحدة لبرنامج محاربة الفقر.

والسودان مثل غيره غارقا في الفساد الذي يؤدي الى أكل حقوق الناس وتفشي الأمراض الاجتماعية والبطالة وسوء الخدمات وتدمير البناء النفسي للإنسان وانهيار بنية المجتمع . كما يلعب دورا كبيرا في تهريب الاستثمارات. وقد وصلت حالة الفساد في بعض الدول خاصة النامية أن أصبحت له مؤسساته وميزانياته التي تتفوق أحيانا علي ميزانية الدولة.

وجه آخر من وجوه الفساد المالي هو مايتصل بالتهريب الجبائي، ونعني به تهرب المؤسسات والافراد من دفع أقساط الضريبة بعدم التصريح بالارباح أو بالتصريح الكاذب. والي جانب التهرب الجبائي وآثاره علي الاستقرار الضريبي، هنالك التهرب الجمركي، وتضع وثائق البنك الدولي مؤسسات الجمارك وإدارات الجباية (الضريبة) علي رأس دوائر الفساد الكبير لما لها من انعكاسات علي مستوي الأسعار ومداخيل الدولة وعلي المنافسة الشريفة. ومن المظاهر الرئيسية للفساد المالي والإداري التبذير في نفقات الدولة، وهو نوعين: النوع الأول يتصل بوضعية الاقتصاد لدي الدول التي مرت بمرحلة الاقتصاد الموجه، والثاني يتصل بمرحلة اقتصاديات السوق ومرحلة الاصلاح الاقتصادي (الانفتاح) ومظهره له علاقة بوضعية الاقتصاد الحر. ويخص المظهر الأول سلوك بعض كبار المسئولين في الدولة والجيش ومن خلال تضخم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة (يعبر عن هذا المظهر من الفساد بالإختلاس).

أما مرحلة التأسيس لاقتصاد السوق فإن منح رخص الاستثمار وتمويل الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلاقة البنوك (التي غالباً ما لا تواكب وتيرة النمط الليبرالي) كلها عمليات تشكل بيئة ملائمة للفساد المالي، وتثار حالياً العلاقة بين تفاقم ظاهرة الفساد الاقتصادي وعملية خصخصة القطاع العام في الدول التي تمر بمرحلة انتقال. لاسيما عندما يترافق مع ظهور توجهات العولمة القائمة على ازالة الضوابط وخصخصت الاسواق والتوجه نحو ابرام الصفقات الاقتصادية الدولية، وتسارع التطور التكنولوجي وتقنية المعلومات وانتقال الاموال المباشرة وبطريقة سرية في ظل غياب الحريات الأساسية والشفافية ومبادئ المحاسبة والمسائلة، هذه العوامل اسهمت معاً في توفير فرصة سانحة لإنتشار الفساد. (بسيوني عبدالغني، 1992م)[8]

[7] البنك الدولي، تقرير 2000، الولايات المتحدة.
[8] بسيوني عبد الغني ،1992، **اصول علم الادارة العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الحادي عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 28 - 44)
15 – كانون الأول – 2021م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

2/ الطرق والآليات المتخذة لمحاربة الفساد:

لقد ابرمت الأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة الفساد اعتمدت في المسكيك. وفي أكتوبر 2002 انشاءت المنظمة العالمية للبرلمانين ضد الفساد والتي صارت لها فروع في مختلف أقاليم العالم. هنالك اليات عديدة لمحاربة الفساد منها ما يلي:

1/ المحاسبة: هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسئولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسئولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

2/ المساءلة: هي واجب المسئولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين و تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب(موسى حسين،2014)[9]

3/ الشفافية: هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو مموليها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.

4/ النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

المبحث الثالث: العوامل التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والإداري وآثاره المدمرة لحقوق الإنسان والتنمية. بالتطبيق على السودان

1/ العوامل التي تؤدي الى إنتشار الفساد المالي والإداري:

يمكن تلخيص العوامل التي تؤدي الي الانحراف المالي والاداري فيما يلي:

1. لم ترقى مؤشرات الحكم الراشد في السودان إلى الوضع الجيد وتعود الأسباب في ذلك لاستمرار تفشي الفساد ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد. انعدام الأسس والمقومات السليمة مثل عدم التحديد القاطع للمسئولية، وفقدان التوازن بين السلطة والمسئولية، عدم كفاءة الأساليب والإجراءات الرقابية وعدم استطاعتها في تتبع وتعقب الاخطاء وكشفها وتصحيحها في الوقت المناسب.

2. تخلف القيادات الإدارية وانعدام القدوة الحسنة وضعف تأثيرها على مجموعة التابعين لها، فهذه القيادات يجب أن تكون بمثابة التجسيد لكل المثاليات التي تشكل ركناً أساسياً من أركان التأثير القيادي. فالقيادة هي القدوة والمثل الأعلى وما لم تكن القيادة هي أكثر مراكز التنظيم الحكومي إلتزاماً بالمثاليات والأخلاقيات القادرة على التحضر وبث

[9] موسى حسين ،2014، **الفساد الإداري في المجتمعات النامية،الأسباب-المظاهر-العلاج**، المركز الديمقراطي العربي، جمهورية مصر العربية.

روح الالتزام الأخلاقي ، فإنها تكون فقدت قدم ارتكازها الأول داخل التنظيم. ان القيادة الإدارية النظيفة هي سدود مانعة تقف في وجه الفساد.

3. سوء التربية الاجتماعية والوطنية ، وضعف الإيمان وتدهور المناخ الاجتماعي العام. فالفساد الإداري يكون في حالات معينة عرضاً تفرزه تراكم التأثيرات الناتجة عن ضعف التربية الأسرية القومية . فكثير ما تجد على سبيل المثال من نظرة اجتماعية عامة تستهين بالملكية العامة وتعاملها كما لو كانت شيئاً يمكن استباحة حرمته دون أن يحرك ذلك في ضمير الفرد شعور بالذنب. فليس غريباً ان تكثر حالات التزوير وهذا شئ خطير حقاً. الملكية العامة يجب أن تحظى بقدسية خاصة ، والضرر الذي يقع عليها يجب أن يحس به الفرد كما لو كان قد وقع عليه فعلاً ، لا أن يأخذ منها هذا الاتجاه السلبي والميل نحو سوء استغلالها والاختلاس والتلاعب بالأموال العامة.(موسى حسين،2017)[10]

4. ضعف المستوي المادي للوظيفة الحكومية. هذا الضعف في المستوي المادي قد يغري بممارسة الانحراف ، خاصة بين فئة صغار العاملين ، وهو اتجاه إذا ما تأصل فيهم تكون له أخطر المضاعفات عليهم وعلى الأجهزة التي يعملون فيها خلال مراحل نموهم الوظيفي الأكثر تقدماً .

5. عدم كفاية أنظمة الحوافز المادية والمعنوية المعمول بها وهو مصدر مهم آخر يغذي الفساد ويدفع به، فاذا لم تكن هنالك نظم من الحوافز تستطيع ان ترسم خطوطاً مميزة بين مستويات الإنجاز الوظيفي المختلفة لتكافئ المجد وتحرم غير المجد ، فحينئذ يستوي الحال بالنسبة لمن يعمل ومن لا يعمل . واذا ما اصبح هذا النمط هو المسيطر على أسلوب التقويم داخل المنظمات الحكومية فان جو من اللامبالاة وفقدان الاكتراث لا بد أن يسود بالضرورة. .إن الحوافز طاقة من طاقات الأمن الوظيفي ، وهي في صميمها معيار يقصد به إرضاء التطلعات النفسية والشخصية للأفراد ، فإذا قدر لها أن ترتفع إلى مستوي تطلعاتهم وتوقعاتهم لكانت قوة ضاغطة مانعة للفساد.

6. سيطرة الشعور بالقلق النفسي وعدم الإحساس بالأمان فالقلق وعدم الأمان يدفعان بعض العاملين إلى تصرفات لا تستقيم مع الأوضاع التي يرتضيها التنظيم نفسه. وعدم الأمان يخلق الخوف ، والخوف يفشل المبادرة ، ويحبط النزعة إلى الابتكار، ويورث السلبية ويدفع الى الانزواء وإيثار التوقف عن بذل المشاركة الإيجابية التي تأتي نتيجة الانفتاح والانطلاق والإحساس بالاستقرار والأمان.

7. احساس العاملين في الأجهزة الحكومية بان هذه الأجهزة للسيطرة والتسلط وليس أداءة لخدمة المجتمع. وهذا التصور الخاطئ يقضي على الأساس الذي يجب ان يحكم نظرة هؤلاء العاملين إلى طبيعة دور ورسالة الأجهزة الادارية في خدمة المجتمع . فالمجتمع هو صاحب الإرادة وله وحدة الكلمة الأخيرة فيما يجب ان تكون عليه هذه الأجهزة البيروقراطية التي هي خادمته وادواته لتحقيق الرفاهية.

8. سياسات الحكومة، كانت النتيجة الطبيعية لسياسات الحكومة في إدارة الاقتصاد بروز مفاهيم جديدة في حياة الشعب السوداني في المدينة والقرية وحتى المناطق المنزوية في أقصى الريف السوداني وبعد نزوحهم إلي المدن ساهمت بعدد كبير بالوصول بالمجتمع الى درك اسفل من الانحطاط الأخلاقي في الممارسة الحياتية اليومية إذا أغلقت كل الطرق التي تجعل الإنسان يعيش دون أن تمتد يده الى المال العام واستعمال أساليب الغش والخداع بل

[10] موسى حسين، 2017، **أثر ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والمجتمع**: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، مصر.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الحادي عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 28 - 44)
15 – كانون الأول – 2021م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

راحت ابعد من ذلك أن هذه السياسات أصبحت تعلم الناس اقصر الطرق الى الربح لإدراكهم ان الضريبة تدخل في جيوب أهل النظام الحكومي .

فكثرة المجالات التي تنهب بها أموال الشعب ، ومن ضمن الأساليب والطرق التي يتم بها النهب سياسات الحكومة. فزيارات الرؤساء إلى المناطق والاحتفالات بذكر الثورات، حيث تُشكل لجنة عليا تسمي في الغالب لجنة زيارة الرئيس وهذه اللجنة تكون منها لجان للمكان والمواصلات والاكل والمرطبات ...الخ ولكل لجنة ميزانية مخصصة لها حتي تؤدي الواجب الذي كلفت به. قد تبلغ ميزانية هذه الاحتفالات ملائن الجنيهات على أقل تقدير وهنالك عشرات الزيارات الجماهيرية التى ترتب للرئيس هذه المبالغ في السودان يمكن أن تشيد مدرسة أو تشتري كراسي للتلاميذ داخل ولاية الخرطوم التي تعاني عدم وجود أدراج ومقاعد للطلبة ، أو يمكن أن يساهم في تأهيل مستشفي أو مركز صحي في أطراف البلاد أو تصرف منها مرتبات المعلمين الذين لم يستلموا مرتباتهم لأكثر من ثلاثة أشهر أو أربعة شهور احيانا.

2/ الفساد المالي والإداري وآثاره المدمرة لحقوق الإنسان والتنمية

في هذا المبحث يحاول البحث إثبات أو نفي فروض البحث من خلال توضيح آثار الفساد المالي والإداري المدمرة لحقوق الإنسان من النواحي الأخلاقية والاقتصادية والسياسية. بالإضافة الى آثاره السلبية في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعاقة عملية التنمية المستدامة، خاصة في العالم النامي. بالتطبيق على السودان.

بالنسبة للفرضية الأولى: للفساد المالي والاداري باشكاله المختلفة آثار مدمرة لحقوق الإنسان من النواحي الأخلاقية والاقتصادية والسياسية لاي بلد.

الفساد يشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان ، ويؤدي إلى إلحاق بالغ الأذى بمصالح الأفراد والجماعات. يعتبر الفساد المالي والإداري عائق للتنمية الاقتصادية لانه يفسد سلطات اتخاذ القرار ويضر بوظائف الدولة ويلحق بها عدم الكفاءة وانه مدخل للجريمة المنظمة، حيث يؤدي الى انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. كما له تأثير مباشر على استقرار الاوضاع الامنية والسلم الإجتماعي.

هنالك عدة تقارير دولية وتصريحات صحفية تنبه إلى جملة من إنتهاكات حقوق الإنسان في السودان من بينها بعض أشكال العقوبات البدنية، واستخدم قوات الأمن القوة المفرطة، والمميتة أحياناً، ضد المتظاهرين. لقد تجاوزات الشرطة في إستعمالها للقنابل المسيلة للدموع وخراطيش المياه ناهيك عن العصي من أجل تفريق المتظاهرين عندما خرجوا للتعبير عن إحتياجاتهم بخصوص الشغل، والسكن وإنعدام البنية القاعدية ونقص المياه والكهرباء وغلاء المعيشة. وتقاعس الحكومة عن توفير الحماية الكافية للمدنيين في دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الناجمة عن الهجمات المسلحة للميليشيات. (تقرير منظمة العفو الدولية،2020)[11]. حرية الصحافة والتجمع لازالت مواضيع تنخر حقوق الشعب السوداني، حيث لجأت السلطات على نحو متزايد إلى المحاكمات الجنائية ضد مدنين وصحفيين وإعلاميين بسب التعبير السلمي.
أما فيما يتعلق بآثار الفساد المدمرة للتنمية. قالت منظمة النزاهة المالية العالمية في تقرير لها إن الدول النامية خسرت حوالي تريليون دولار بسبب الاحتيال والفساد والصفقات التجارية المشبوهة في 2011 وهو ما يتجاوز حجم

[11] منظمة العفو الدولية، 2020، **كل ما تحتاج معرفته بشأن الإنسان في السودان**
www.amnesty.org/ar/countries/africa/sudan/report-sudan

المساعدات الأجنبية التي تلقتها وأضافت أن تدفقات الأموال غير المشروعة من الدول الناشئة تتسارع. وقالت المنظمة التى مقرها واشنطن إن الأموال غير المشروعة التى غادرت 150 دولة نامية بلغت 946.7 مليار دولار في 2011 بارتفاع 13.7% عن العام السابق وهو أكبر مبلغ منذ عشر سنوات.(منظمة النزاهة المالية العالمية،2011)[12]

وتشير التقديرات إلى أن البلدان النامية تفقد سنوياً ما يتراوح بين 20 الى 40 مليار دولار أمريكي أو نحو 50 – 100 مليون دولار يومياً، وذلك نتيجة الممارسات القائمة على الرشوة، التبذير، واختلاس الممتلكات أو الأموال، وغيرها من أعمال الفساد. يقول مدير معهد البنك الدولي (دانيال كورثمان) " ان حجم المبالغ الضائعة نتيجة الفساد المالي في دول العالم تساوي ترليون دولار في عام 2001 و2002 فقط. 60% من هذا المبلغ رشاوي وهي تساوي 600 بليون في الدول النامية. في الوطن العربي 50% أي 300 بليون دولار. لقد ذكر ابراهيم قودير المدير العام لمنظمة العمل العربية في هذا الصدد أن هذا المبلغ (300 بليون دولار) اذا استغل في التنمية الاجتماعية يكفي لعشرين مليون فرصة عمل.(البنك الدولي، تقرير 2002)[13]

وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أسرع زيادة في الأموال القذرة التي تدرها الصفقات غير المشروعة والجريمة والفساد. وارتفعت التدفقات غير المشروعة من دول المنطقة 31.5% بين 2002 و2011 وهو العقد الذي أسهم في تفجر انتفاضات الربيع العربي. وجاءت في المرتبة الثانية منطقة افريقيا جنوبي الصحراء بزيادة 20.2% على مدى العشر سنوات المنتهية في 2011 وهي أحدث فترة تتوفر بياناتها. وأشار التقرير إلى أن آسيا خسرت أكبر حجم من الأموال وبلغت نسبتها 40% من 5.9 تريليون دولار من التدفقات المالية غير المشروعة من دول العالم النامي في فترة العشر سنوات وخسرت الصين 1.08 تريليون دولار لتتحمل نصيب الأسد من الخسائر.

أما فيما يخص السودان يحدث الفساد على نطاق واسع، ولهذا يعد السودان أحد أكثر الدول فساداً في العالم. وفقاً لمؤشر مُدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية عام 2011 ، كان ترتيب السودان 174 من أصل 177 دولة من حيث الفساد. وفي عام 2021، كشف مؤشر مدركات الفساد عن احتفاظ السودان بموقعه في ذيل الدول الأكبر فساداً باحرازه (16) درجة بفارق (27) درجة عن المتوسط العالمي ب (34) درجة.

ووفقاً لإحصائية مؤشرات الحكم الدولية التي أجراها البنك الدولي، والتي استخدمت مؤشر مدركات الفساد الذي يندرج تحت 100 نقطة من صفر (فاسد للغاية) الى 100(نظيف جداً) ، أحرز السودان رقماً بين ال0 وال10 في كل خانة تم التطرق إليها، ومن ضمنها 0.9 في خانة الاتزان السياسي، 6.2 في خانة سيادة القانون، 7.2 في خانة جودة التنظيم الحكومي، 6.7 في خانة الكفاءة الحكومية و4.3 في خانة مكافحة الفساد. (منظمة الشفافية العالمية،2019)[14].

إن احتفاظ السودان بهذه الدرجة طيلة الأعوام الماضية يعود لعدم حرص الحكومة السودانية على تحسين متطلبات المؤشر العالمي للفساد من خلال السعي لإكمال مؤسسات وتشريعات مكافحة الفساد المطلوبة في نظام النزاهة الوطني في السودان التي تصدره الشفافية السودانية سنوياً، وإنشاء مفوضية مكافحة الفساد، وتوفير الحماية اللآزمة للمبلغين عن الفساد وتفعيل قوانين حق الحصول على المعلومات وإبراء الذمة وتفعيل المؤسسات الرقابية والمراجع العام وجهاز الاتصالات والبريد.(مختار الطيب،2021)[15]

[12] منظمة النزاهة المالية العالمية،تقرير2011، واشنطن دسي.
[13] البنك الدولي، تقرير2002م.
[14] منظمة الشفافية العالمية، 2019،واشنطن دي سي.
[15] الطيب مختار، 2021، **الدول الأكثر فساداً.. المؤشر العالمي يحدد موقع السودان**، موقع النيلين.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الحادي عشر – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 28 - 44)
15 – كانون الأول – 2021م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

نتيجة لذلك ازدادت نسب الاختلاسات والرشوات في المؤسسات العامة والخاصة حيث تشير تقارير المراجع العام إلى أن المبالغ المنهوبة تقدر في 2003 م بـ (396) مليون دينار بينما بلغت (168) مليون دينار في 2002 م وهذا يعنى تصاعداً مضطردا فى الاختلاسات. (صحيفة الوطن، العدد 996)
كما جاء في التقرير الاستراتيجي السنوي للحكومة لعام 1999 أن قيمة الأموال المسروقة في عام 1998 وعام 1999م وصلت الى 374.1942 دينار في 98 والى 756643816 في 1999 أي بزيادة 102% وتواصل الارتفاع في جرائم وسرقة المال العام ليصل الى 813 مليون دينار في عام 2002 وبزيادة قدرها 208 % تقريبا ولم يسترد منها إلا 8.82 مليون دينار أى 9% تقريباً . الجدير بالذكر أن 47 % منها ادرج تحت صرف دون وجه حق و34% خيانة الأمانة .و15 % التزوير. أما الأضرار في مال الزكاة فقد كانت 16% من إجمالي المبالغ المسروقة علي الرغم من أن ديوان النائب العام الذي أصدر التقرير أشار الى ان بعض شركات الزكاة ما تزال تحت المراجعة. (التقرير الاستراتيجي للحكومة،1999)[16].

لا تقف الأرقام عند هذا الحد حيث الكثير من السودانيين يعرفون أن غالب الشركات الخاصة تتبع لجهات شبه حكومية ولا تتعرض للمحاسبة ولا للمراجعة الرسمية من الدولة لأنها تابعة للحكومة مثل مؤسسة الفداء للإنتاج الإعلامي ومجموعة شركات الخدمة الوطنية ومجموعة شركات يرول لتوزيع المواد الاستهلاكية وعشرات بل مئات الشركات الخاصة ليس لها رقيب أو حسيب وكل من يحاول لايماء فقط بالفساد يعرف مصيره لذلك أن هنالك عشرات الشركات التي تنهب ولا تجد أحد يستطيع ان يتحدث عنها فالخوف من المصير يجعل هذه الملفات في مأمن .

وذكرت صحيفة «الانتباهة» أن لجنة حكومية مختصة بحصر الشركات الحكومية كشفت حقائق صادمة عن عمليات الفساد والتجاوزات المالية التي تمت من بيع للأصول الثابتة والمتحركة تجاوزت جملتها سقف الـ80 مليار دولار. (الغالي محمد، 2020)[17]. وبالنسبة للرشوة، من المعهود أن يقوم العمال الحكوميون بطلب رشوة من المواطنين لمنح خدمات لدى المواطنين حق قانوني أن يكتسبوها. أدلى تقريباً ربع من هؤلاء الذين استجابوا لإحصائية أجرتها منظمة الشفافية الدولية في 2011 والتي استهدفت أشخاصاً لديهم تجارب مع كيانات حكومية مختلفة أنه تم إجبارهم على دفع رشاوٍ، وكان معدل طلب الرشاوي بالأخص عالٍ عند أعضاء الشرطة والجمارك وجامعي الضرائب والمسؤولين عن الخدمات المتعلقة بالأراضي .
اما بالنسبة للفرضية الثانية: الفساد المالي والإداري يؤثر سلبا في تحقيق العدالة الاجتماعية ويعيق عملية التنمية المستدامة.
لقد أيقن العالم أجمع ووقر في عقيدته بأن آفة الفساد على إختلاف مظاهرها تُعد المعوَّق الأكبر لكافة محاولات التقدم، والمقوِّض الرئيسي لكافة دعائم التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

فعلى الصعيد الاقتصادي يؤدي الفساد المالي والإداري إلي:

إعاقة النمو الاقتصادي مما يقوض كل مستهدفات خطط التنمية طويلة وقصيرة الأجل. بعض الاحصاءات تشير الى التراجع الكبير في العديد من القطاعات الاقتصادية والسياسية في السودان ما بين 1989الى 2020م. حيث ارتفعت معدلات التضخم من 346% الى 1346% خلال سنوات الانقاذ. وتضاءلت فرص العمل أمام الشباب السودانين للحد

[16] التقرير الاستراتيجي للحكومة، للعام 1999م.
[17] الغالي محمد،2020، **تصريحات بشأن قضايا الفساد في السودان**،صحيفة الإنتباهة
.https://alintibaha.net/online

الذي رفع معدلات البطالة من 9,8% الى 36%. باتت الديون تشكل الهاجس الاكبر لدى السودانين وارتفعت الديون الخارجية من 13 مليارفي 1989 الى أكثر من 43 مليار دولار في 2012 اي بزيادة 230%. وتراجعت قيمة الجنيه السوداني بنسبة 1499 حيث كان سعر الدولار في 30 يونيو 1989 يعادل 12 جنيهاً وبدأ يغفز منذ ذلك الحين الى أن وصل اليوم الى 443 جنيه. (الاقتصادي، العالم اليوم ، 2021م)[18]. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن الاقتصاد السوداني نما بنسبة 3,2 في المئة في العام 2017 في ظل دين خارجي بلغ حوالى 55 مليار دولار. وزاد العجز التجاري بنسبة 60% وأثر ذلك مباشرة في تراجع قيمة الجنيه السوداني وتسبب ذلك في خروج تظاهرات ضد الحكومة. (عبداللطيف أسامة، 2019)[19].

أما على الصعيد الاجتماعي:

إن الفساد المالي والإداري يؤثر بشكل اعظم على الفئات الفقيرة نسبة لحساسيتها وعدم تمتعها بالحصانة ضده وبالتالى يزيد معدلات الفقر حيث يقفون عاجزين امام عوائق الفساد التى تمكنهم من الحصول على حقوقهم او التمتع بالخدمات الفردية. نتيجة لأنتشار الفساد يعيش أكثر من نصف السودانيين تحت خط الفقر، بأقل من دولارين في اليوم، في بلد يصل تعداده الى 39 مليونا. أن الفقر في السودان ناجم عن سوء إدارة البلاد وغياب الرؤية للتعامل مع المعضلة، إضافة لتعمد هدر حقوق الوطن والمواطن عن الفساد بل وحمايته، وتغيب سلطة القانون. وتتفاقم المشكلة بشكل أكبر في ظل الارتفاع المتواصل في معدلات البطالة التي وصلت الى 24 %، بينما بلغ التضخم مستوى 67%.

ويعزو مستور أحمد مستور الارتفاع الكبير في معدلات الفقر خلال الفترة الأخيرة في السودان الى الاختلالات الهيكلية الظاهرة في بنية الاقتصاد الوطني وتدمير المشاريع الإنتاجية، بالإضافة الى تخصيص نسبة فاقت 60% من الميزانية العامة للأمن والدفاع، دون أدنى اهتمام بالخدمات الأساسية. ويقول أن الفساد المالي والإداري والترهل الحكومي زاد من الهوة المجتمعية وخلق جوا مناسبا لرفع معدلات الفقر في السودان. (مستور أحمد، 2019)[20].

أما بالنسبة لتأأثير الفساد على النظام السياسي

يترك الفساد آثارا سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، وعلى مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه. أن أخطر ما حدث في السودان في فترة حكم الإنقاذ تجزر الفساد في المجتمع بسبب سياسات السلطة الحاكمة. فغياب العدالة الرادعة ومحاسبة كبار المسؤؤلين هو أحد انتشار الفساد المالي والإداري، فالفساد في عهد النظام السابق بدأ من أعلى الهرم ثم انتشر نزولا إلى أن وصل طبقات المجتمع الأخري وذلك بسبب عدم وجود رادع للمستويات العليا.

شهدت فترة حكم البشير تفشيا ظاهرا للفساد بكل أنواعه، حيث تقدر بيانات مستقلة الخسائر المباشرة والغير مباشرة للفساد الذي ارتكبه البشير وأسرته والمقربين منه والنافذين في حزبه خلال الأعوام الثلاثين الماضية بنحو ترليون دولار. وفي الواقع تبدو هذه التقديرات أقرب الى الواقع في ظل الإنهيار الكبير الذي شهده الاقتصاد السوداني في الوقت الحالي كنتيجة لسياسات التمكين والبيع الواسع لمؤسسات القطاع العام لصالح تلك المجموعة.(بشير يسن ، 2021)[21]. الفساد الإداري والمالي يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن

---

[18] الاقتصادي، العالم اليوم،21 20، **السودان و24 عاماً من فقد المقدرات**.https://www.aleqt.com

[19] عبد اللطيف أسامة، حكايات من التاريخ المعاصر، بعنوان: لماذا فشل المشروع الإسلامي في السودان جريدة البيان العدد 17 أبريل 2005م . https://www.albayan.ac/economy

[20] مستور أحمد، 2019، سكاي نيوز العربية، الخرطوم .https://www.skynewsarabia.com/business

[21] بشير يسين،2021، **السودان ضمن العشرة الأكثر فسادا...فشل مؤسسي أم أرث ثقيل؟**، سكاي نيوز العربية.الخرطوم.

أن تقدم الدعم المادي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها. مثال ذلك الولايات المتحدة الأميركية التي وضعت السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب في العام 1993. الأمر الذي زاد من وطأة أزمة السودان الاقتصادية، وأصبحت رؤية طوابير الحصول على وقود السيارات ورغيف الخبز وأشياء ضرورية أخرى، أمرا عاديا في شوارع الخرطوم. كما أدى وضع البلاد على القائمة الى نقص في العملات الاجنبية، إذ أحجمت المصارف الدولية عن إجراء التحويلات من المصارف السودانية. وفي حين ظل اقتصاد البلاد على مدى عقد من الزمن وحتى عام 2008، يسجل نموا بلغ 6%، أخذ في التراجع بعد ذلك. وبرزت الأزمة عقب عام 2011 عندما انفصل جنوب السودان عن بقية البلاد وأخذ معه عائدات النفط وتراجع الاحتياط من العملات الأجنبية.

النتائج التي توصل اليها البحث والخاتمة:

ختاما، فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة توضيح أهمية التركيز على الفساد المالي والإداري لأنه يتعدى هدر المال العام ليصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع والتنمية فيه، وعليه يمكن إدراج العديد من النتائج نوجز أهمها في النقاط التالية:

1/ الفساد المالي والإداري لا يقتصر على الرشوة والكسب غير المشروع عبر سوء استخدام السلطة بل هو شر اجتماعي وانه يُؤثر بشكل فعال في المجتمع ويرسخ الفقر ويحجب الشفافية.

2/ ويؤدي الفساد بصفة عامة إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة.

3/ يؤدي الفساد المالي والإداري الى تراجع العدالة الاجتماعية وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركز الثروات والسلطات في أيدي فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة.

4/ كما يؤدي الفساد إلى الشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضرر، مما يؤدي الى انتشار المجموعات المسلحة، الصراعات القبلية والحروب الأهلية.

5/ انتشار الفساد المالي والإداري له علاقة مباشرة بفساد أجهزة الدولة ومسؤوليها والأثر المباشر ليس على الوظيفة العامة وحسب إنما على حقوق الإنسان والتنمية البشرية والتنمية الشاملة عموما، فالفساد في ظل غياب الحكم الراشد نتائجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غاية الخطورة، والإدارة الفاسدة للموارد العامة تلحق الضرر بقدرة الحكومة على تقديم مجموعة من الخدمات، بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرعاية، الضرورية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التوصيات:

أهم التوصيات التي توصل اليها البحث يمكن أبرزها في مايلي:

1/ يجب أن تكون الشفافية في السودان هي السلاح الأول لمكافحة الفساد مع تعزيز في المقام الثاني المساءلة والرقابة البعدية وتنفيذ نتائجها، لأن تمكين الحكم الراشد بالسودان لن يكون إلا بإقامة دولة الحقوق والقانون، واعتماد المشاركة، المساءلة، الشفافية، وسيادة حكم القانون.

2/ زرع ثقافة محاربة الفساد والنزاهة من خلال التربية الأخلاقية والبرامج التعليمية التي توضح مظاهر الفساد ومضاره لتصبح مع مرور الزمن جزءا من السلوك الشخصي القويم لأفراد المجتمع

3/ إن المساءلة والمحاسبة تشكل رادعاً قوياً للفساد، كما أن العقوبات التأديبية والجزائية تسهم في وضع حد للفساد، كما تعتبر مشاركة المجتمع المدني في رسم سياسات وخطط وتدابير مكافحة الفساد أمراً في غاية الأهمية لأن ذلك سوف يمنحهم القوة والشجاعة للتصدي للفساد والإبلاغ عن حالاته وعن مقترفيه. 4/ التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات على جرائم الفساد حتى تكون عبرة لكل من يتعدى على ممتلكات المجتمع والمال العام ومحاسبة المفسدين الكبار قبل الصغار.

5/ النظام السياسي الديمقراطي وتطبيق حكم القانون هو الكفيل بالقضاء تدريجيا على الفساد، لذلك على النظام السياسي محاولة الفصل بين السلطات وضمان الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية وتطهير الحياة السياسية والحزبية من الممارسات المشبوهة مع قضاء مستقل لا يخضع إلا لأحكام القانون وحرية الإعلام.

المراجع:

الطراونة، صباح، 2007، **العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن**، رسالة ماجستير غ منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

بلال، زين الدين، 2009، **الفساد الإداري في تفشي البطالة**،دار الفكر الجامعي، ط1 الاسكندرية. ص:64.
بسيوني عبدالغني، 1992، **أصول علم الإدارة العامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

جحدوا، ابتسام، 2016، **دور البرلمان في مكافحة الفساد**، رسالة، ماجستير غير منشورة، جامعة العربي ، الجزائر.

حاحة عبدالعالي،2013، **الفساد الادارى فى المجتمعات النامية الاسباب-المظاهر- العلاج**، ، أطروحة لنيل شهاد دكتورا، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.

شمس الدين محمد، 1995، **نظام الحكم والإدارة في الإسلام** (ط٤) بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ص429.
موسى حسين، 2017، **أثر ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والمجتمع**، المركز الديمقراطي العر للدراسات الاستراتيجية، مصر.
أحمد خالد، 2003، لماذا فشل المشروع الإسلامي في السودان،صحيفة الوسط، العدد 441، ص:2
أمل المرشدي،2016، **دراسة وبحث قانوني حول الفساد المالي والإداري**، اطلع عليه بتاريخ 11 سبتمبر 016 https://www.mohamah.net/law
الاقتصادي،2020، العالم اليوم ، **السودان و24 عاماً من فقد المقدرات**.https://www.aleqt.com

الطيب مختار، 2021، الدول الأكثر فساداً.. المؤشر العالمي يحدد موقع السودان، موقع النيلين.

https://www.alnilin.com

الغالي محمد، 2020، تصريحات بشأن قضايا الفساد في السودان، صحيفة الإنتباهة، على الرابط

https://alintibaha.net/online

الوائلي ياسر ،2006، **الفساد الإداري : مفهومه وأسبابه ومظاهرة**، شبكة النبا العدد ، 80، على الرابط http//www.annabaa.org.
مستور أحمد،2019، سكاي نيوز العربية، الخرطوم.https://www.skynewsarabia.com
بوطيرة فضيلة، سمايلي نوفل، تأثير ظاهلرة الفساد على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر. كيوساينس، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، الدوحة :https://www.qscience.com
منظمة الشفافية (CPI)، مؤشر الفساد العالمي للعام 2003م.

المراجع الانجليزية:

Zahra, Rajaei (2016) Factors Affecting Corruption from the Perspective of Employees, International Journal of Humanities And Culture Studies. http://www.ijhcs.com/index.
Bliss, Baily. (2019) "Sudan Corruption Report". Business Anti-Corruption Porta